مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 02 السنة 2022 ص 305 - 322

تاريخ الإرسال: 2020/09/26 تاريخ القبول: 2022/04/04
تاريخ النشر: 2022/04/24

القطاع الخاص في ظل أزمة كوفيد 19، ودوره في ترقية المنظومة الصحية الجزائرية من منظور الحكامة

The Private sector In light of the covid crisis and its role in upgrading the health system in Algeria is the perspective of governance

د. بريش محمد عبد المنعم[1] ؛ أ.د يوسفي نور الدين[2]
جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، enmas16@gmail.com
جامعة بسكرة (الجزائر)، Ndyousfi@yahoo.fr

الملخص:

إن من أهم ما تحتاجه الدول النامية والتي مازالت تعاني من ضعف الخدمات الصحية هو تبني إستراتيجية الجمع بين القطاعين العام والخاص في إطار تفعيل أبعاد الحكامة وإشراك جميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية من القطاعين العام والخاص والقطاعين الرسمي وغير الرسمي في توفير خدمات الرعاية، تماشيا مع المعايير الدولية الخاصة برعاية المرضى والتحسين من جودة الخدمات الصحية بالمجتمع، وتظهر الحاجة إلى تبنى هذه الإستراتيجية نتيجة تدني نوعية الرعاية في المرافق العمومية، وانخفاض معدلات الكشف عن الحالات، وتدني حصائل العلاج، تأخر العلاج وارتفاع تكاليفه بالنسبة للمرضى، وبحيث تسهم هذه الإستراتيجية في تحسين نوعية التشخيص والعلاج وتعزيز اللامركزية وإتاحة فرص العلاج المناسبة

للمرضى وتخفيض التكاليف غير المباشرة المفروضة على المرضى بتقريب الخدمات المتاحة من أماكن إقامتهم وأماكن عملهم.

وعليه يهدف البحث لتسليط الضوء على ضرورة ايلاء أهمية اكبر للقطاع الخاص في المجال الصحي من طرف الدولة كما توصلنا من خلال البحث بان القطاع الخاص هو شريك ضروري لا صلاح المنظومة الصحية.

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص ، المنظومة الصحية ، الحكامة . الخدمات ،كوفيد 19.

Abstract :

One of the most important needs of developing countries, which are still suffering from poor health services, is to adopt a strategy of bringing together the public and private sectors within the framework of activating the dimensions of governance and the involvement of all health care service providers from the public and private sectors and the formal and informal sectors in providing care services in line with international standards Regarding patient care and improving the quality of health services in the community, the need to adopt this strategy emerges as a result of the low quality of care in public facilities, low detection rates for cases, low treatment outcomes, delayed treatment and high costs for patients, so that this strategy contributes to improving the quality of diagnosis and treatment. And enhancing decentralization and providing appropriate treatment opportunities for patients and reducing the indirect costs imposed on patients by bringing the available services closer to their places of residence and workplace.

Accordingly, the research aims to shed light on the need to give importance to the private health sector on the part of the state, as we have learned through research that the private sector is a necessary partner to reform the health system in Algeria.

Keywords: private sector, health system, governance. Services , Covid 19.

المؤلف المرسل: د. بريش محمد عبد المنعم، الإيميل: ENMAS16@GMAIL.COM

1.مقدمة:

لقد أصبحت الحكامة اليوم من المداخل التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال الإدارة والسياسة والقانون بوصفها إحدى الآليات السائدة والمرغوبة في الفترة الحالية، وأصبح ينظر إليها كدواء لجميع الأمراض التي تعاني منها الأجهزة الإدارية عموما بالأخص العامة. وقد ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم إعادة التنظيم Reforme والإصلاح الإداري الموجه لتحسين كفاءة وفاعلية أداء تلك الأجهزة وبما ينعكس على مجمل السمات والميزات التي تتعلق بالخدمة وفاءً باحتياجات المستفيدين الظاهرة والكامنة، كما حظيت مجموعة الخصائص المكونة لهذا المفهوم بمستوى كبير من الاهتمام لكونها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعملية تحقيق أهداف المنظمة وضمان نجاحها في ظل البيئة التنافسية المتغيرة[1] وفي إطار هذا السياق أثير جدل واسع حول مضمون هذا المفهوم، نظراً لما يدعو إليه من تقليص دور الدولة والحد من هيمنتها على جميع القطاعات .

ومن جهة أخرى فإن التطورات السريعة في البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجال الاقتصادي، لاسيما بعد أن أدت هذه الوضعية إلى المزيد من التسيب والفساد وانعدام الكفاءة في العديد من الدول النامية منذ السبعينات.

وعليه فقد أصبحت السّمة العامة لاقتصاديات الدول النّامية والمتقدمة، هي تراجع دور الدولة كمحرك أساسي وقائد للتنمية مقابل تزايد دور القطاع الخاص في

النشاط الاقتصادي بعد أن كانت هذه الفكرة لسنوات طويلة غير مسموح للنقاش فيها في الدول النّامية.

وبالرغم من إشكالية التعريف وتدقيق المفاهيم وتعدد زواياه والمقاربات المعتمدة يمكن القول بان الحكامة أسلوب جديد في الحكم تعتمد الدول من خلال مؤسساتها المختلفة لتحسين الرعاية الصحية ونوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم من خلال تفعيل دور القطاع الخاص الذي لا يقل أهمية عن الدولة في مساهمته في ترقية الخدمة الصحية .

ومن هذا الطرح نجد الإشكالية التالية:

كيف يمكن للقطاع الخاص التأثير في تحسين الخدمة الصحية من منظور الحكامة ؟ وما هو دور القطاع الخاص في الأزمات الكبرى ؟

سنحاول من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي، إبراز دور القطاع الخاص وتأثيره على المنظومة الصحية من منظور الحكامة ؛ كما سنوضح دور وإسهامات القطاع الخاص في حالة تعرض الدولة لازمات صحية مفاجئة.

2. المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص الصحي والحكامة الصحية

يعد ضبط المفاهيم الأساسية ضرورة منهجية ومبدئية لابد منها لأية دراسة، ولما كان موضوعنا يتمحور حول مصطلحين أساسين وهما القطاع الخاص و الحكامة؛ ولهذا سنتعرض لتعريف القطاع الخاص ثم نقترح تعريف إجرائي له في المجال الصحي **بالمطلب الأول** ثم نتناول تعريف الحكامة الصحية **في المطلب الثاني** .

1.2 المطلب الأول :

مفهوم القطاع الخاص الصحي

قبل التطرق للتعريف الإجرائي للقطاع الصحي فلابد ان نعرج على المفاهيم الواردة حول القطاع الخاص لفهم المصطلح أكثر .

وعليه لقد تعددت تعريفات القطاع الخاص، إلا أن جلها ذهب إلى المعنى نفسه تقريبا، لهذا وجب علينا أن نعرج على بعض التعاريف المهمة لفهم دور هذا الأخير فنجد من عرفها على أساس أنها " قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ومن آجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي "[2] .

كما تعرفه سلوى شعراوي جمعة في مؤلفاتها " إدارة شؤون الدولة والمجتمع" بأنها: " مجموعة المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه "[3] .

الفرع الأول : التعريف الإجرائي (القطاع الخاص الصحي) :

من خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص تعريف للقطاع الخاص الصحي بالجزائر لكون الدراسة تعني القطاع الصحي وعليه"هو مجموعة من المؤسسات الصحية التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية ، وتكون هذه المؤسسات حرةّ ومستقلة كليا عن القطاع العام ، وتبقى تحت وصاية هذا الأخير في مجال الرقابة على تطبيق التشريعات و التنظيمات المعمول بها في الدولة، والهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح الأفراد وتخفيف العبء عن القطاع الصحي العمومي بصفته شريك فعال، بحيث تنشط هذه المؤسسات في

مجالات متنوعة نذكر منها " ممارسة الأنشطة الطبية في العيادات الاستشفائية وعيادة الفحص الطبي والعلاج وعيادة جراحة الأسنان والصيدليات ومخابر التحاليل الطبية ومخابر الصناعة الصيدلانية والأجهزة الاصطناعية الطبية، بالإضافة إلى معاهد التكوين الطبي والشبه الطبي ".

2.2 المطلب الثاني:

مفهوم الحكامة الصحية

كفكرة واصطلاح تم إعطاء أكثر من معنى للحكامة أو الحكم الراشد أو الحكمانية، نتيجة اختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين مثلما تم المزج بين مصطلح الحكمانية والحكومة، حيث أستخدم كمرادف للحكومة لدى البعض والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية ومغلوطة[4].

الفرع الأول :التعريف الاصطلاحي:

إن كلمة الحكامة (Governances) التي يرجع أصلها إلى تعابير كانت تستخدم للدلالة على قيادة السفن في العصر اللاتيني واليوناني القدمين، غير أن المفهوم انتقل إلى حالات ذات العلاقة بالوسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بتسيير شؤون الدولة المدنية وإدارة بعض المؤسسات المهنية ليتكرر هذا المفهوم مع تبني المؤسسات المالية الدولية له وعلى رأسها البنك الدولي الذي أستخدمه لأول مرة عام 1992 في تقرير السنوي تحت عنوان Gouvernance and développement وقبل انتشاره فإن دول الجنوب المعنية بتطبيق محتواه والمنظمات الدولية المعنية به كانت تتبنى مفاهيم متعددة للتعبير عن مضمونه فعند دول الجنوب نجد تداول مفاهيم مثل: إصلاح الدولة التحول الديمقراطي، إصلاح الأنظمة الانتخابية، احترام حقوق الإنسان وإقامة دولة الحق والقانون" أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم"

" Unesco" فقد استعملت مصطلح « التسيير الديمقراطي»، في حين استخدم «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»«Undp»مصطلح التسيير السليم[5].

الفرع الثاني : التعريف الإجرائي (الحكامة الصحية)

وبما أن الدراسة تتعلق بالجانب الصحي يمكن أن نتصور تعريف للحكامة الصحية، وعليه فالحكامة الصحية "هي آلية حديثة في التسيير تنتهج أسلوب إصلاحي موجه لتحسين كفاءة وفاعلية العمل المؤسساتي والتطور المنظمي والفردي وتحقيق الجودة في القطاع الصحي والتميز في الأداء، وتمارس عن طريق مجموعة من القوانين والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرار، عبر مشاركة أوجه التفاعل بين المنظمات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومن خلالها يتم فتح المجال الواسع فيما يخص المشاركة والشفافية والمساءلة والعدالة دون تمييز، في إطار السياسات المحدد من طرف الدولة، بغية تعزيز وصون كرامة ورفاه الإنسان، ويمكن استخدام هذا المضمون على المستوى العالمي (Global)، والوطني، والمحلي، والمجتمعي في جميع جوانب الحياة سواء كانت في المجال الصحي، أو المالي أو حقوق الإنسان، إذ تعتبر هذه الأخيرة وسيلة لإنصاف الضعفاء في المجتمع من خلال تطبيقها على ارض الواقع».

3- المبحث الثاني: أنواع الحكامة وواقع القطاع الخاص بالجزائر

1.3 المطلب الأول:

أنواع الحكامة

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالحكامة بحسب مفهومها و مدلولها نذكر منها[6] :

- **الحكمانية الإدارية: Administrative Gouvernance**

وجود نظام إداري وتنفيذ للسياسات من قبل القطاع العام يتسم بالكفاية، والاستقلال، وتحكيم القانون والمساءلة والانفتاح. ونظام الحكامة الإدارية يتضمن ثلاث أجزاء أو مهام أساسية:

- كيف تقوم الحكومة بعمل الأشياء؟
- كيف تتم الرقابة والمتابعة (Check &Balance)من قبل المؤسسات المعنية لضمان مسائلة الحكومة؟
- كيف يتم إ دماج المواطنين كعنصر فعال في عملية الحكامة؟

– الحكمانية الاقتصادية: Economic Gouvernance

- عملية اتخاذ القرارات التي لها أثار على النشاطات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة.
- الحكامة الاقتصادية تؤثر بشكل إنتاج الثروة وتوزيعها على مستوى المعيشة بشكل عام في المجتمع.
- الهيكلة الاقتصادية تنطوي على انسجام وتكامل السياسات النقدية والمالية والتجارية وإنشاء السلطات التنظيمية والرقابية اللازمة لتعزيز وتنسيق النشاطات الاقتصادية المخلفة والتي تعتمد على الحكامة الاقتصادية الجيدة للمساهمة الإستراتيجية في تحقيق التنمية الشمولية والمستدامة.

– حكامة الشركات : Corpo rate Gouvernance:

- حكامة (حوكمة) الشركات هي النظام الذي بواسطته يتم توجيه ومراقبة مؤسسات الأعمال.
- تحدد هياكل حكامة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين في المؤسسات أو الشركات المتمثلين في مجلس الإدارة، المدراء، المساهمين والمعنيين الآخرين فيها.

- حكامة الشركات تنطوي على تعزيز العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية وهي المصدر الأساسي لميزة التنافسية.
- شفافية قوانين اللعبة الاقتصادية وسهولة التنبؤ بها تعملان على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية البعيدة المدى والتي تعتبر عنصرا في غاية الأهمية لتوفير فرص العمل والتشغيل نحو النمو الاقتصادي وتحقيق حدة الفقر.

- **الحكامة السياسية : Political Governance**

- عملية اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذ السياسات من قبل السلطات الشرعية في الدولة، فالدولة الديمقراطية يتوقع أن تتسم بالفصل بين السلطات ومساءلتها إضافة إلى توفير حرية المواطنين في اختيار قادتهم وممثليهم من خلال نظم انتخابية حرة ونزيهة.

- **الحكامة الإنسانية : Humane Gouvernance**

- تنطوي على إيجاد ثقافة جديدة للإدارة العامة أو "إنسانية الإدارة العامة " " The humaine cation of public administration" الداعي إلى تصميم بين الحكومة والمواطنين بإعطاء الدور المركزي للمواطن.

- **الحكامة النظمية : Systemic Gouvernance**

- تشمل كل المساهمة للحكامة الموجهة لتحسين حياة المواطنين التي تنطوي عليها الأنواع السابقة للحكامة.
- إن ضمان نجاح التنمية الشمولية المستدامة ينطوي على بناء وإدامة نظم تستجيب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

2.3المطلب الثاني:

واقع خدمات القطاع الخاص بالجزائر

إن الخدمات الصحية للقطاع الخاص قد شهدت تغيرات وتحولات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث بدأ تتوسع منذ 1969 وذلك بتوسع المدن

الحضارية وتمركز الاستثمارات الصناعية والاجتماعية في المدن ، وعليه سنتطرق في (الفرع الأول) إلى الهياكل الصحية بالقطاع الخاص ، وسنتناول الهياكل الصحية الشبه عمومية في (الفرع الثاني) لتشخيص القطاع بصورة أوضح.

الفرع الأول : الهياكل الصحية للقطاع الخاص :

لقد كان القطاع الخاص مهمشا ومعطلا لفترة طويلة من الزمن فلم تظهر أهميته إلا بعد أن عرف القطاع العام مشاكل عديدة، وهذا راجع إلى عجز الدولة عن تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية من قبل الأفراد، فضعف مرد ودية القطاع العام هو من أكثر العوامل التي ساهمت في تطوير القطاع الخاص. فلقد خرج من قوقعته عن طريق إصلاحات 1990 أين أصبح مكملا للقطاع العمومي حيث يعملان من أجل أهداف موجودة إذا تم تسجيل عدد كبير من الأطباء والأخصائيين الذين انتقلوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص بنسبة تفوق 60% خلال العشر سنوات الأخيرة بحيث بلغ عدد الأطباء والأخصائيين في القطاع الخاص 15000 مقابل 7240 في القطاع العمومي 1991.

كما أشارت تقارير الأخيرة لوزارة الصحة على أن 44% من الأطباء والأخصائيين و34 % من المتخصصين في الطب العام يمارسون نشاطاتهم في القطاع الخاص، وإن هذه النسب في تزايد مما يفيد باحتمال حدوث نزيف في القطاع الصحي العمومي نتيجة للنقائص العديدة التي يعاني منها القطاع .

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أهم هياكل الصحة الخاصة بالجزائر في بعض المناطق من الشمال والشرق والغرب والجنوب من العيادات الطبية والجراحية خلال فترة ثلاث سنوات من 2014الى غاية 2016 لإعطاء نظرة عن واقع القطاع الخاص بالجزائر كما يلي :

الجدول رقم 01: تطور عدد الهياكل الصحية الخاصة بالجزائر (العيادات) خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2016.

الولاية	العيادات الطبية الخاصة بالاستشفاء من يومين فأكثر	العيادات الطبية الخاصة المؤقتة من24سا-48سا	العيادات الطبية الخاصة بالاستشفاءمن يومين فأكثر		شكل موقت من 14سا-48سا		ذاتي	مدمج	عدد الآت التصفية (عدد الكلى الاصطناعية)
			جناح الولادة	بدون جناح الولادة	مؤقت				
بجاية			05	01	03		04		50
بسكرة				03	01		01		15
البليدة			03	02			08	01	142
تلمسان			06	02	02		04	02	76
الجزائر	08		17	10	30	12	35		444
سطيف			09		04		05		61
عنابة		01	04	04	03		04		76
قسنطينة		03	04	04	01	02	05		109
ورقلة			01		01	03	01		10
وهران	01	04	08	12	02	01	07		07
غرداية				04	01	01	01		01

المصدر: دليل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،2010-2018 ص24-26.

توضح البيانات الواردة في الجدول التطّور الملحوظ في عدد الهياكل الصحية الخاصة خاصة خلال العشرية الأخيرة ، فالمشاكل التي يعاني منها القطاع العام كانت سببا في تحويل العديد من اليد العاملة من الصحة العمومية نحو القطاع الخاص الذي يسعى إلى تحقيق الربح ، ونلاحظ تمركز أغلب الهياكل الصحية في المناطق الساحلية للجزائر وهذا ما يشكل نقص كبير في تقديم الخدمات الصحية بالمناطق الجنوبية، وهذا راجع للسياسات الصحية المتعاقبة منذ الاستقلال ليومنا هذا ولدت عدم المساواة في الاستفادة من العلاج والخدمات الصحية من خلال عدم تكافؤ في توزيع الهياكل الصحية الخاصة عبر أرجاء التراب الوطني ، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر للخارطة الصحية والتي يجب ان تضمن المساواة في تقديم العلاجات لجميع المواطنين سواسية في كل القطر الوطني والتخطيط الصحي هو الأداة الإستراتيجية لوضع حيز التنفيذ السياسة الصحية[7].

والجدير بالذكر القول أن القطاع الخاص له دور مهم في تدعيم السياسة الصحية للبلاد شريطة أن يكون منظم من خلال التخطيط الصحي الجيد المبني على أسس الحوكمة من طرف الدولة ، وعلى الجهات الوصية تقديم تحفيزات ودعم للأطباء للاستقرار بالجنوب الذي يعاني من نقص الخدمات الصحية على عكس الولايات الساحلية التي يتمركز فيها الأطباء بشكل غير منطقي و لا يخدم العدالة الصحية .

الفرع الثاني: الهياكل الصحية شبه العمومية

للضمان الاجتماعي هياكل عديدة وعلى وجه الخصوص نذكر منها المراكز الطبية، وتغطي الهياكل الشبه عمومية التابعة للضمان الاجتماعي شريحة كبيرة من المجتمع، بحيث لها دور كبير في التقليل من الأمراض، كما أن لها مساهمات واسعة في الصحة والوقاية من الأمراض المهنية، إن الهدف من اللجوء إلى هذا القطاع هو

تخفيف العبء على القطاع العمومي كشريك أساسي في الحفاظ على صحة المواطنين.

ولهيئة الضمان الاجتماعي كذلك أنشطة صحية سواء تعلق الأمر بالوقاية الصحية أم العلاج الطبي ولقد حدد التنظيم مختلف الأشكال الخاصة بهذه الأعمال الصحية، وبحيث نظمت المادة الثانية 02 من المرسوم التنفيذي رقم 05-69 الذي يحدد أشكال الأعمال الصحية والاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي كما يلي[8]:

- التشخيص والعلاج المتخصصّ.
- الكشف المبكرّ.
- التزويد بالأدوية.
- إعادة التأهيل الاجتماعي والمهني لضحايا حوادث العمل والأشخاص الذين يعانون من نقص جسماني.
- العمل الاجتماعي والمساعدة في المنزل تجاه المتقاعدين.
- العمل الاجتماعي تجاه الطفولة والأشخاص المسنين.
- التربية الصحية وحماية صحة الطفولة والعائلة.

المبحث الثالث: واقع القطاع الخاص في ظل أزمة ظل كوفيد (19) ودوره في تطوير المنظومة الصحية .

يلعب القطاع الخاص ادوار مهمة في إصلاح المنظومة الصحية من خلال تغطية العجز في تقديم الخدمات الناجم عن القطاع العام نظرا لإمكانياته المحدودة وتزايد عدد السكان سنويا ، كما أثبتت أزمة كوفيد 19 بان هذا القطاع يشكل سند قوي لدعم المنظومة الصحية ، وعليه سنتطرف في (المطلب الأول) لواقع القطاع الخاص في ظل أزمة كوفيد 19 ،ى كما سنتناول دور هذا القطاع في تطوير المنظومة الصحية في (المطلب الثاني) .

- **المطلب الأول: واقع القطاع الخاص في ظل ازمة كوفيد (19) بالجزائر**

كشفت الأزمة التي يعيشها عالمنا اليوم أن مؤسسات القطاع الخاص تنطوي على نقاط ضعف عديدة بانت بشكل واضح خلال هذه الفترة وأثرت بشكل سلبي على عمليات عدد كبير من تلك الشركات نتيجة النشاطات المنعزلة والمستقلة و هيكليات العمل غير المرنة التي تتبعها على مدار السنوات الماضية وعدم استعمالها للرقمنة ومواكبتها للتطورات العصرية .

ولكن لابد أن نشير بان بعض مؤسسات القطاع الخاص قد لعبت دور كبير في التخفيف من الضغط على المستشفيات سواء كانت عيادات خاصة او مخابر او مؤسسات ناشئة في مجال الصيدلانية بالرغم من قلة الإمكانيات .

ولهذا وجب على الدولة بعد أزمة كورونا إعادة النظر في تنظيم هذا القطاع الذي سيدعم أهدافها الصحية ويساهم في حماية المنظومة الصحية من الانهيار في حالة المخاطر الكبرى .

- **المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في تطوير المنظومة الصحية بالجزائر**

لقد شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو والإنجازات في ميادين عديدة بما في ذلك تحسين صحة الناس، فقد شهدت الجزائر إنجازات هامة في مجال تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال وتمكين الناس من الوصول إلى المياه العذبة والسكن اللائق وغيرها، كما شهدت كذلك إحراز كبير في الهياكل الصحية العمومية والوسائل والذي يتضح من خلال تطور عدد الأسرة والهياكل الصحية الاستشفائية التابعة للوصايا، بالإضافة إلى تطور المتنامي للهياكل الصحية التابعة للقطاع الخاص التي سبق ذكرها خلال العقد

الماضي، ويظهر هذا النمو المتزايد في الهياكل خاصة مع ولوج القطاع الخاص في مجال الصحة وأصبح سندا داعما لجهود الدولة لترقية المنظومة الصحية في الجزائر[9].

ومن أبرز الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص هي التخفيف من عبء التكاليف عن الدولة في بناء الهياكل في المناطق الريفية واستهلاك كميات كبيرة من المواد الصيدلانية، وهذا ما يلزم الدولة اليوم بفتح الاستثمار في وجه القطاع الخاص الجزائري والأجنبي في مجال الخدمات الصحية ومجال التنمية الصيدلانية .

كما يلعب القطاع الخاص دورا هاما في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل خاصة بعد الظروف التي تواجهها الدولة اليوم نتيجة انخفاض أسعار الريع البترولي و النتائج المترتبة عن أزمة كوفيد وانعكاساتها على المنظومة الصحية، مما يلزم الدولة على تطوير الشراكة مع القطاع الخاص والأجنبي في المجال الصحي بغرض دعم الاقتصاد والرفع من جودة الخدمات الصحية ؛ كما لابد من دعم القطاع الخاص في المجال الصيدلاني والذي خصصت له الدولة في سنة2020 وزارة مستقلة عن قطاع الصحة بعدما كانت وزارة مكلفة لدى وزير الصحة ، بغية تقليص فاتورة استيراد الأدوية والتي هي في تزايد مرتفع .

وعلى الرغم من توجهات الحكومة مؤخراً لتطوير أداء القطاع الخاص الخدمات الصحية من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص بالشكل الذي يؤهله للعب الدور الرئيسي في تنشيط هذا القطاع ، وعلى الرغم من أهمية الشوط الذي قطعه القطاع الخاص في هذا المجال، إلا أنه نتيجة لزيادة الطبيعية لعدد السكان والتزام الحكومة بتقديم الخدمات الصحية المجانية، أدى لارتفاع المصروفات المخصصة لوزارة الصحة ، وفي ظل الدور الخجول للقطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية

حيث أن عدد المستشفيات والمراكز المخصصة يعتبر شبه منعدم مقارنة بحجم الطلب وحجم الخدمات التي توفرها الدولة ويمكن تعليل ذلك لأسباب التالية:

- غياب السياسة الفعالة والهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في هذا المجال.
- توافر الخدمات الحكومية المجانية بشكل يصعب على القطاع الخاص منافسته.
- ارتفاع تكاليف الإنشاء في الجزائر.
- غياب دراسات الجدوى الاقتصادية وعدم وجود فكرة واضحة للمستثمرين الجزائريين والأجانب في هذا القطاع.
- القيود التي تفرضها الدولة على منح الرخص الخاصة بالعيادات الخاصة.
- غياب الأمور المساعدة على زيادة الطلب على خدمات المستشفيات الخاصة مثل التأمين الصحي.
- عدم تشجيع الدولة في الاستثمار في السياحة العلاجية بالرغم من توفر دولة الجزائر على كل المقومات السياحية، إذ نجد بعض الدولة العربية قد استثمرت في هذا المجال، فنجد على سبيل المثال دولة دبي تتوقع أن تستقطب نحو نصف مليون زائر سنويا بغرض العلاج خلال2020، وبعائدات تصل إلى 2.6 مليار درهم، وهذا ما يساهم في رفع مداخيل الدولة.

4.خاتمة:

وفي الأخير نستخلص من خلال تشخيص المنظومة الصحية بأنها تحتوي على نقائص عديد والتي كشفت عنها أزمة كوفيد 19 و كذلك الاختلافات والتناقضات من الناحية التنظيمية وبالخصوص القانونية، وهو ما يشكل حاجزاً أمام التحسين من الخدمات الصحية المقدمة للمرضى الشيء الذي يستدعي إعادة النظر في نمط

التسيير، من خلال توزيع الأدوار على الفواعل الرسمية ومن بين الفواعل نجد القطاع الخاص والذي يعتبر شريك أساسي في تطوير المنظومة لم يأخذ حقه في الاستثمار الفعال لحد لكي يقدم إضافة حقيقية .

ولقد أصبح اليوم من الضروري اشراك القطاع الخاص في عملية الاصلاح من أجل الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمترفقين ، وعليه فان حوكمة القطاع الصحي أمر لابد منه .

وعليه نقترح التوصيات الآتية :

- وضع خطة طويلة المدى تتضمن تغطية القطاع الخاص الصحي كامل التراب الوطني بعدالة ، وتكون العملية مرقمنة لإضفاء الشفافية .
- وضع تحفيزات للأطباء الخواص للاستثمار في الجنوب الجزائري من خلال منح امتيازات استثنائية وضرورة تدعيم الطب المنزلي من طرف الخواص .
- فتح مجال الاستثمار في القطاع الصحي ومنح الأولوية للدول الرائدة في المجال الصحي .
- إشراك القطاع الخاص إلى جانب الجمعيات ذات الطابع المهني في مجال الصحة إعداد السياسة الصحية.
- رقمنة القطاع الخاص وربطه بالقطاع العمومي لتسهيل عملية تبادل المعلومات الصحية .
- إعادة النظر في القوانين المنظمة للقطاع الصحي بالجزائر .
- ضرورة التفكير في إنشاء مدن علمية على مستوى الشمال والجنوب والشرق والغرب من طرف مستثمرين جزائريين أو أجانب مع منح التسهيلات في إطار دفتر الشروط .

5.المراجع

[1] منى حيدر عبد الجبار الطائي، الحكمانية في المنظمات العامة: دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤتمر السنوي العام الثاني عشر الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 08-10 سبتمبر 2013، ص419.

[2] عبد الكريم كاكي، عطاء لله بن طريش، تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، يومي 20- 21 نوفمبر 2011، ص 157.

[3] سلوى شعراوي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، الطبعة الثانية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001، ص126.

[4] زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص07

[5] عبد الكريم قلاتي، الحكم الرشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، الفكر البرلماني، دار الطباعة ANEP رويبة، تصدر عن مجلس الأمة، الجزائر في جويلية2009، العدد 23.

[6] خالد الزغبي، العلاقات التكاملية بين الحكمانية والتنمية، المؤتمر السنوي العام الثامن الإبداع والتجديد في الإدارة من أجل الإصلاح والتنمية والرفاهية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، يومي 08-11 سبتمبر 2007، ص ص4-5.

[7]Pierr-Henri BRECHAT, Territoires. Et égalité d'accès aux soins étala santé, Thèse de doctorat en droit Public, Ecole doctorale Georges Ve Del. Droit interne, science administrative et science. Politique (ED7) Université, Panthéon, Assas, 2012, P7.

8 المرسوم التنفيذي رقم 05-69، المؤرخ في 06 فيفري 2005 الذي يحدد أشكال الأعمال الصحية والاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي، ج ر ج ج، رقم 11، المؤرخة في 09 فيفري 2005، ص21.

[9] بومعراف إلياس، عماري عمار، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، العدد07، 2009، ص 27.